العرب
الثلاثاء 2020/06/02
السنة 43 العدد 11719

خيارات الأسد معدومة للإفلات من مقصلة قيصر

روسيا تسابق الزمن لوضع يدها على مفاتيح الاقتصاد السوري

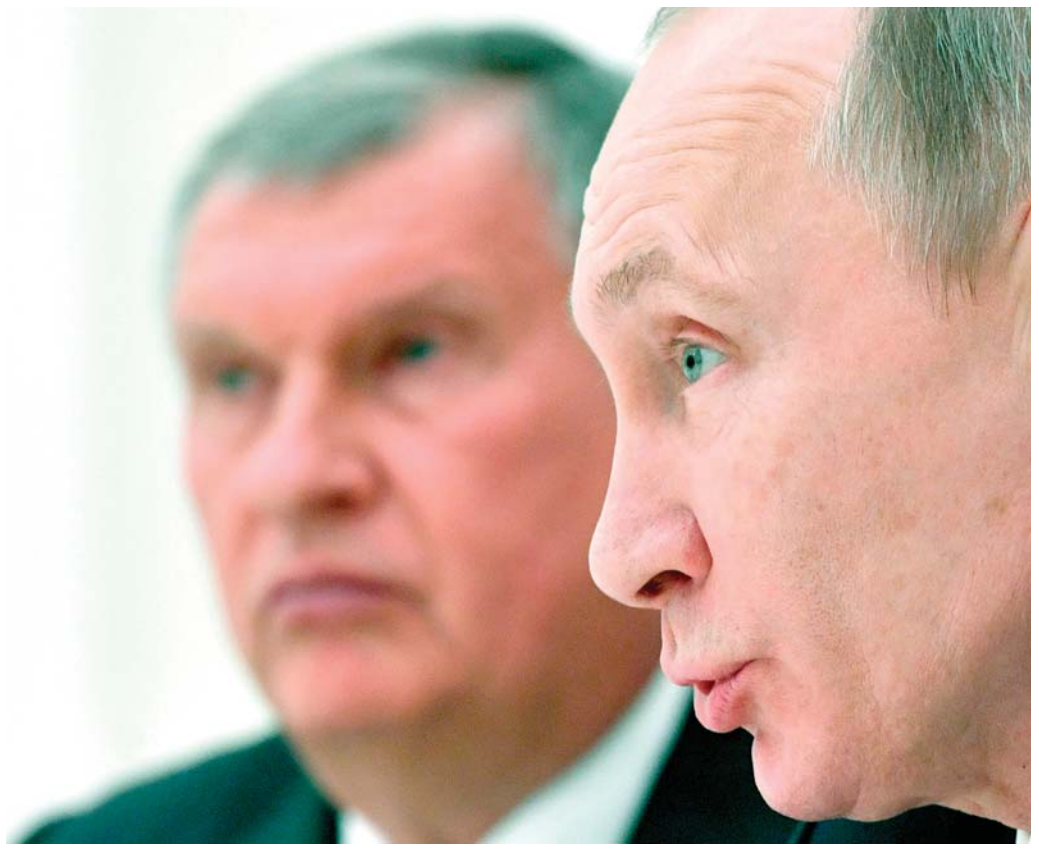

اقتصاد سوريا المنهك تحت المجهر الروسي

خيارات النظام السوري في مواجهة قانون قيصر أو محاولة الالتفاف عليه تبدو معدومة في ظل صعوبة الرهان على الحلفاء الإيرانيين وحتى الروس الذين يسابقون الزمن لتعويض خسائرهم من التدخل المباشر في الحرب السورية.

صابرة دوح

دخل قانون قيصر الذي أقره الكونغرس الأميركي ضد النظام السوري الاثنين حيز التنفيذ، وينص هذا القانون على فرض أقصى العقوبات على النظام وكل المتعاونين معه، وسط تساؤلات عن مدى قدرة الرئيس بشار الأسد وطاقمه على الالتفاف عليه لاسيما مع انهيار دراماتيكي للوضع المالي والاقتصادي داخل سوريا، نتيجة حرب التسع سنوات والخلافات المستمرة داخل عائلة الأسد، والتي باتت تضغط بشدة لاسيما على وضع الليرة السورية.

ويلتزم مسؤولو النظام الصمت، وليست هناك معالم خطة واضحة لمواجهة تبعات القانون الذي تم تسميته بالقيصر أو "سيزر" نسبة لضابط سوري منشق قام بتسريب الآلاف من الصور التي توثق عمليات تعذيب لنشطاء ومدنيين داخل السجون السورية.

ويضع قانون قيصر الذي صدر في 15 نوفمبر 2016، ووقّع عليه الرئيس الأميركي دونالد ترامب في 21 من ديسمبر 2019، وأدرج ضمن موازنة الدفاع الأميركية لسنة 2020 الاقتصاد السوري ككل تحت مقصلة العقوبات، ويستهدف القانون كل شركة أو كيان أو فرد في الداخل السوري وخارجه لهم علاقات تجارية مع النظام أو قدّموا الدعم العسكري والمالي له.

ويواجه النظام السوري منذ العام 2012 سلسلة متلاحقة من العقوبات فرضتها الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون في محاولة لإجباره على تغيير سياساته، بيد أنه نجح نسبيا في الالتفاف على تلك العقوبات بفضل دعم حلفائه الإيرانيين والروس.

ويبدو الوضع مختلفا اليوم، فطهران تواجه أزمة مالية غير مسبوقة نتيجة الحصار الأميركي فاقمها تفشي وباء كورونا، والوضع ليس أفضل بالنسبة لموسكو التي بات شغلها الشاغل اليوم تعويض خسائرها من الداخل السوري.

ويقول الدكتور أسامة قاضي، وهو مستشار اقتصادي ورئيس مجموعة عمل اقتصاد سوريا "في الحقيقة لا يوجد أي خيار أمام النظام السوري سوى الذهاب في خيار الحل السياسي من أجل تسهيل عملية إعادة إعمار سوريا وإطلاق ورشة عمل هائلة لانتشال الاقتصاد الذي قد تكلف إعادة ترميمه ما بين 300 إلى 500 مليار دولار وذلك بوجود حكومة إنقاذ تستطيع إزالة ما خلفته الكارثة السورية على مدى 10 سنوات".

ويوضح الخبير في الشأن الاقتصادي في تصريحات لـ"العرب" أن قانون سيزر ليس قانون عقوبات عاديا وهو يهدف بالأساس إلى إجبار الأسد على السير في خيار التسوية من خلال تطرقه للقرار رقم "22 45"، مشيرا إلى أن روسيا التقطت بالواضح هذه الرسالة وهي تعمل على وضع يدها على سوريا ليس فقط عسكريا بل وأيضا سياسيا واقتصاديا.

وتتجه أنظار روسيا في الفترة الأخيرة إلى الإمساك بكل مفاتيح الاقتصاد السوري، فبعد قرارها تعيين السفير الروسي لدى دمشق ألكسندر يفيموف مبعوثا خاصا للكرملين، أصدر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الأسبوع الماضي مرسوما يفوض وزارتي الدفاع والخارجية لإجراء مفاوضات مع الحكومة السورية بغية تسليم الجيش الروسي منشآت ومناطق بحرية إضافية في سوريا.

محمد صبرا

قانون قيصر الهدف منه تحييد الآلة العسكرية للنظام وحلفائه

أسامة قاضي

لا يوجد أي خيار أمام النظام سوى الذهاب في خيار الحل السياسي

وفي المرسوم الذي نشر على موقع البوابة الرسمية للمعلومات القانونية وافق بوتين على اقتراح الحكومة الروسية بشأن التوقيع على البروتوكول رقم 1 والذي يقضي بـ"تسليم ممتلكات غير منقولة ومناطق بحرية إضافية" للاتفاقية المبرمة في أغسطس 2015 بين موسكو ودمشق بشأن نشر مجموعة من سلاح الجو الروسي في سوريا.

وأوكل المرسوم إلى وزارة الدفاع بالتعاون مع وزارة الخارجية "إجراء مفاوضات مع الجانب السوري، والتوقيع عليه لدى التوصل إلى اتفاق بين الجانبين نيابة عن روسيا الاتحادية". ويسمح المرسوم للوزارتين بإدخال "تغييرات لا تحمل طابعا مبدئيا" في مسودة البروتوكول التي صادقت عليها الحكومة الروسية.

ورغم أن الخطوة لا تخلو من أبعاد سياسية في علاقة بقطع الطريق على مساعي إيران تثبيت قدمها على الشريط الساحلي بما يضمن لها حضورا على المتوسط، إلا أنها تعكس أيضا رغبة روسية في تعزيز استثماراتها في الداخل السوري لتعويض التكلفة الباهضة من جراء تدخلها المباشر في الصراع في العام 2015.

واعتبر قاضي أن الروس بدأوا في وضع أيديهم على الاقتصاد السوري منذ سنوات حيث وقع معهم النظام عقودا طويلة الأمد تصل إلى حوالي نصف قرن من أجل حق التنقيب على النفط والغاز كما منحهم الشركة العامة للفوسفات وأيضا ميناء طرطوس، وآخر قرارت لبوتين في هذا السياق والذي اتخذ قبل أيام هو السيطرة على ما تبقى من موانئ لقطع الطريق على إيران التي وقعت اتفاقية مع النظام السوري من أجل وضع يدها على مرفأ اللاذقية، وتريد روسيا اليوم الحصول على مرفئي بانياس واللاذقية معا بعد أن أخذت مرفأ طرطوس لمدة 49 عاما في إطار اتفاقية تمدد بشكل تلقائي لمدة 25 سنة.

ويشير الخبير الاقتصادي إلى أن موسكو تريد الحصول على ما تبقى من مفاصل الاقتصاد السوري وربما تدخل قريبا المشغل الثالث الخلوي بعدما وضعت يدها على منظومة ابن خال بشار الأسد رامي مخلوف الاقتصادية بما فيها أسهم وشركات وملاحقة كل رجال الأعمال المحيطين به.

ويتعرض آل مخلوف الذين يمسكون منذ عقود بمفاصل الاقتصاد السوري لحملة كبيرة من قبل النظام وسط حديث متزايد عن ضغوط روسية تقف خلف تلك الحملة الشرسة.

ويقول كبير المفاوضين في وفد المعارضة السابق محمد صبرا إن روسيا تحاول تسديد جزء من فاتورة تدخلها العسكري في سوريا، ويوضح صبرا في تصريحات لـ"العرب" أن موسكو كانت تعول في البداية على ملف إعادة الإعمار بيد أن الموقف الغربي اضطرها لإعادة النظر في ذلك، وهي تسعى اليوم جاهدة لاستباق التحرك الأميركي ووضع يدها على المجالات الحيوية للاقتصاد السوري من موانئ واتصالات ومطارات لاستعادة جزء من خسائرها.

ويلفت صبرا إلى أن "روسيا لا تبدي اهتماما بتبعات قانون قيصر وما قد يفرضه من عقوبات عليها لسبب هو أن الأوليغارشية الممسكة بالبلاد لا تهتم بما يخلفه ذلك على الشعب الروسي من معاناة فهدفها الأساس هو مصالحها ومراكمة الأرباح".

ويشير صبرا إلى أن قانون قيصر ليس المستهدف منه الشعب السوري بل الهدف الأساس هو تحييد الآلة العسكرية للنظام وحلفائه، وإجباره على الذهاب في الحل السياسي.

هل تخلت روسيا عن الأسد؟

ص7

إجراءات حكومية تهدد بانتفاضة عمالية في الأردن

عمان - يشهد الشارع الأردني هذه الأيام حالة تململ على خلفية حزمة الإجراءات الحكومية التي تم الإعلان عنها لاحتواء الأزمة الاقتصادية التي فاقمها تفشي وباء كورونا، وسط مخاوف من انفجار شعبي لاسيما وأن الإجراءات المتخذة تمس الطبقتين المتوسطة والفقيرة.

وأصدرت الحكومة مؤخرا بلاغا وفق قانون الدفاع، يتيح لأصحاب العمل تخفيض رواتب العمال إلى ما بين 30 في المئة و60 في المئة في خطوة تترافق مع قفزة لافتة في معدلات البطالة خلال الأشهر الأخيرة.

ووفق البلاغ فإنه بإمكان صاحب العمل المتضرر تخفيض راتب العامل بنسبة 30 في المئة عن كل من شهري مايو ويونيو من عام 2020، وتخفيض دخل العاملين الذين لا يتطلب منهم عمل بنسبة تقدر بـ50 في المئة.

وبالنسبة للقطاعات والأنشطة الاقتصادية الأكثر تضررا وهشاشة، فقد منحت الحكومة صاحب العمل إمكانية تخفيض الرواتب إلى نسبة تصل إلى 60 في المئة، دون اشتراط موافقة وزارة العمل أو العامل.

وقال المرصد العمّالي الأردني في تقرير إن بعض الشركات سارعت إلى استثمار البلاغ الحكومي الأخير لـ"التخلّص من موظّفيها، أو لخصم رواتبهم".

وقدم المرصد مثالا لإحدى الشركات التي قالت لموظفيها "اجلسوا في بيوتكم .. وسنخصم 60 في المئة من رواتبكم"، وأوضح أحد العاملين في تلك الشركة للمرصد "بعد صدور البلاغ الحكومي، تحدّث معنا المدير، وقال للموظفين إنّ معظمكم لا 'يلزمنا' في الوقت الحالي، لهذا اجلسوا في بيوتكم، وسنخصم من رواتبكم 60 في المئة، وإذا أردتم الشكوى فاذهبوا إلى وزارة العمل".

الحكومة تتيح لأصحاب العمل تخفيض أجور العمال إلى ما بين 30 بالمائة و60 بالمائة في خطوة تترافق مع قفزة في معدلات البطالة

ولفت رئيس النقابة العامة للعاملين في البناء محمود الحيّاري إلى أنه "بعد البلاغ الحكومي سنترقّب حالات فصل"، محذرا من أزمة عمّالية بسبب القرارات والإجراءات الأخيرة، التي قال إنه لا بد من مراجعتها أو تصويبها، والتي ستؤدي في حال استمرار العمل بها إلى أزمات متتالية.

ومن المرجح أن تستتبع هذه القرارات بحزمة جديدة قد تطال هذه المرة موظفي القطاع العام في سياق ما سمي بمخطط إعادة الهيكلة، لاسيما مع حديث عن توجه لإحالة الآلاف من الموظفين مما قضوا 25 سنة على التقاعد.

وعلى خلفية هذه القرارات ضجت وسائل التواصل الاجتماعي بدعوات إلى إيقاف العمل بقانون الدفاع الذي تم تفعيله في مارس الماضي بسبب فايروس كورونا. ويقول نشطاء ومواطنون إن الحكومة تستغل هذا القانون لتمرير إجراءات مؤلمة، واعتبر الكاتب غيث العضايلة "ما صدر ليس أمر دفاع بل هجوم على الطبقتين الوسطى والفقيرة انتظروا نتائجه لاحقا".

وغردت طالبة تدعى ضحى على تويتر "الحكومة لعبتها صح، ببداية الأزمة كسبوا تأييدا شعبيا كبيرا جدا وسعد جابر (وزير الصحة) وقصصه حتى أنا كنت من المؤيدين كنا نفكر أن هذه الإجراءات لمصلحتنا ولصحتنا، بالنهاية تطلع هالأزمة اللي جمعوا لها تبرعات كبيرة ما ندري وين راحت على حساب الطبقة العاملة اللي أساسا ما كانت عايشة".

ويخشى أن تنتقل الانتفاضة التويترية على القرارات الحكومية إلى الشارع، حيث لا تزال الاحتجاجات التي جرت في العام 2017 وكان عمودها الفقري الطبقة الوسطى ماثلة في الأذهان.

فضيحة الفيول المغشوش في لبنان تحرج العونيين

بيروت - تتصدر فضيحة الوقود (الفيول) المغشوش في لبنان المشهد المحلي على الرغم من الأزمة الاقتصادية والمالية التي تمر بها البلاد في ظل توسع دائرة الاستدعاءات والتحقيقات والاتهامات لموظفين حكوميين وغير حكوميين.

وتشكل هذه القضية محل إحراج كبير للتيار الوطني الحر وزعيمه الروحي رئيس الجمهورية ميشال عون، لاسيما وأن التيار هو من يشرف على ملف الطاقة منذ نحو 10 سنوات، وسط اتهامات بتستر وزارئه الذين تعاقبوا على وزارة الطاقة على هذه الفضيحة لدوافع سياسية.

ومنذ أبريل الماضي، تحقق السلطات اللبنانية في قضية الوقود المغشوش، التي أدت إلى توقيف ممثل شركة سوناطراك الجزائرية في البلاد طارق الفوال، و16 شخصا آخرين، في قضية تسليم شحنة تتضمن عيوبا في نوعية الوقود، لصالح شركة كهرباء لبنان.

وترتبط سوناطراك منذ يناير 2006 باتفاقية مع وزارة الطاقة اللبنانية، لتزويدها بوقود الديزل وزيت الوقود (الفيول) حيث تقوم ببيع وقود السيارات و"المازوت" إلى مؤسسة كهرباء لبنان عبر شركتين، إحداهما شركة "زي.آر إنيرجي" اللبنانية.

في 20 مايو الماضي ادعت النائبة العامة الاستئنافية في جبل لبنان القاضية غادة عون على 12 شخصا من بينهم المدير العام لمؤسسة كهرباء لبنان كمال حايك، بأكثر من جرم منها التقصير الوظيفي وتقاضي رشى وغيرهما.

ونقلت وسائل إعلام محلية عن مصادر قضائية قولها إن المتهمين اعترفوا بقبض رشى للتلاعب بنتائج التقارير المخبرية، إضافة إلى الاشتباه في تلقي موظفين رشى لإدخال وقود مغشوش، ما كان يتسبب في أعطال وانقطاع الكهرباء.

واستمع القضاء الأسبوع قبل الماضي إلى إفادة وزيرة الطاقة السابقة، ندى البستاني من التيار الوطني الحر، الذي أسّسه رئيس الجمهورية ميشال عون، والوزير الأسبق محمد فنيش المنتسب إلى حزب الله.

وقالت البستاني في تعقيب على القضية "ملف الفيول المغشوش بالقضاء، ليأخذ مجراه القانوني ثم نرى ما الذي سيحصل، لا أريد أن أتكلم بالموضوع بسبب تواجد الملف بالقضاء". بينما أشار النائب أنطوان حبشي، عضو كتلة "الجمهورية القوية" البرلمانية، التابعة لحزب القوات اللبنانية برئاسة سمير جعجع، إلى أن "الكتلة تقدمت بشكوى حول الكهرباء ووزارة الطاقة".

وأوضح حبشي "التكتل لن يهادن بهذا الموضوع في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي نعيشها، للنهوض بالبلد والاقتصاد المحلي، فإن ذلك يتطلب معالجة الملفات التي كبدت الخزينة خسائر باهظة".

واستطرد "لا توجد جهة محددة نحملها المسؤولية، كل المسؤولين الذين تعاقبوا على وزارة الطاقة بدءا من توقيع هذا القرار إلى حين اكتشاف الموضوع يتحملون المسؤولية".

بدوره، قال مدير تشغيل معملي الذوق والجية في شركة "ماب" لإنتاج الكهرباء يحيى مولود، والذي تم استجوابه من قبل قاضي التحقيق، "كنا نقوم بالإجراءات اللازمة والفحوصات، وبعض الأمور لا تظهر بالفحوصات، بل خلال فترة التشغيل وهذا ما أبلغنا عنه حتى وصلنا إلى هذه النتيجة".

وأضاف مولود "بالنسبة لنا، رفضنا استلام أي شحنة غير صالحة للتشغيل، والمسؤولية في ما بعد تعود إلى الشاري الذي هو في وزارة الطاقة".

وكانت سوناطراك أصدرت بيانا أوضحت فيه أن "قضية الوقود المغشوش، تتعلق بخلاف يعود إلى 30 مارس الماضي، عندما تلقت سوناطراك إشعارا من وزارة الكهرباء والمياه اللبنانية، بخصوص عيب في النوعية لإحدى شحنات الوقود المسلمة لشركة كهرباء لبنان بتاريخ 25 من الشهر ذاته".

وتوقعت الشركة "تسوية فعلية ونهائية لهذه الوضعية قريبا، نظرا للعلاقات المتميزة التي تربط الطرفين.. نحترم التزاماتنا التعاقدية في ما يخص التموين لصالح شركة كهرباء لبنان". وفي الجزائر قال المسؤول في الرئاسة الجزائرية محمد السعيد في 20 مايو الماضي إن فضيحة الوقود المغشوش المستورد من بلاده والتي انفجرت مؤخرا في لبنان، قضية داخلية.

أنطوان حبشي

كل الذين تعاقبوا على وزارة الطاقة يتحملون المسؤولية

ولفت إلى أن "الدولة الجزائرية غير متورطة وغير معنية، وهناك شركة تجارية تابعة لسوناطراك، هي من باعت الوقود"، مشيرا إلى أن "رئيس الجمهورية عبدالمجيد تبون أمر وزارة العدل بفتح تحقيق حول ملابسات القضية، وإذا ثبت تورط أشخاص فالقضاء سيحاسبهم، لكن المؤكد أن الدولة الجزائرية لا علاقة لها بالقضية".

ويقوم لبنان باستيراد الفيول لتشغيل معامل قطاع الكهرباء لديه الذي يعاني منذ انتهاء الحرب الأهلية عام 1990 وعجزت الحكومات المتعاقبة عن إصلاحه حتى الآن.

الفساد يحاصر العهد